الـمزيد فى متصل الأسانيـد
(دراسة نظرية تطبيقية)

الدكتـــــور
محمد عزيز العازمي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ، ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

(يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) **[آل عمران: ١٠٢].**

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

ألا إن أصدق الكلام كلام الله عز وجل، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار.

أما بعد:

فإن من نِعَمِ الله عز وجل العظيمة على هذه الأمة حفظ دينها بحفظ كتابه العزيز، وسنة نبيه الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وهذا الوعدُ والضمانُ بحفظ الذِّكْر يشمل حفظ القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة- التى هى المُفَسِّرة للقرآن، وهى الحكمة المُنَزَّلة كما فى قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]- وقد ظهر مصداق ذلك على مَرِّ الليالى والأيام، وتعاقب الشهور والأعوام؛ فقيَّضَ الله للقرآن الكريم مَنْ يحفظه ويحافظ عليه، وقيض الله للسُّنَّة حُفَّاظًا عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، يَنْفُون عنها تحريف الغالين، وانتحال المُبطلين، وتأويل الجاهلين، فتفرغوا لها وأفنوا أعمارهم فى تحصيلها، وقد خَلَّف لنا هؤلاء الأئمة الأعلام ثروة علمية زاخرة، مَنْ تأمل فى فنونها وعلومها علم مدى الجهد الشاق الذى بذله سَلَفُنا الصالح وعلماؤنا فى جمعها، وبيانها، والاستنباط منها، وتمييز ضعيفها من صحيحها، وبذل الغالى والنفيس فى سبيل ذلك.

وقد تنوعت جهوده فى خدمة الحديث الشريف وكثرت معارفهم فى ذلك، قال الحازمى[1]: «اعلم أنَّ علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب

(١) هو: الإمام الحافظ، الحجة الناقد، النَّسابة البارع، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمى الهمدانى، مولده فى سنة ثمان وأربعين وخمسمائة، جمع وصنَّف، وبرع فى فنِّ الحديث خصوصًا فى النَّسب، ألَّف كتاب «عجالة المبتدئ فى النَّسب»، وكتاب «الناسخ والمنسوخ»، وكتاب «المؤتلف والمختلف فى أسماء البلدان»، وأسند أحاديث «المهذب» وكان ثقة، حجة، نبيلًا، زاهدًا، عابدًا، ورعًا، ملازمًا للخلوة والتصنيف، وبث العلم، أدركه الأجل شابًّا، مات أبو بكر الحازمى فى شهر جمادى الأولى، سنة أربع وثمانين وخمسمائة، وله ست وثلاثون سنة. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ٤/ ٢٩٤ تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م، وسير أعلام النبلاء للذهبى ٢١/ ١٦٧ تحقيق د. بشار عواد معروف، ود. محيى هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، وتذكرة الحفاظ للذهبى ٤/ ١٣٦٣ تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى، حيدر آباد الدكن بالهند، ١٣٧٥هـ .

من مائة نوع، وكل نوع منها على علم مستقل، لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته، لكن المبتدئ يحتاج أن يستطرف من كل نوع؛ لأنها أصول الحديث»[(١)].

وقد صنَّف الخطيب البغدادى[(٢)] كتابًا سمَّاه: «تمييز المزيد فى متصل الأسانيد»[(٣)]، ولم يصلنا هذا الكتاب؛ فأحببت أن أقتفى أثر الخطيب وأنسج على منوال كتابه، كما أن هذا النوع من علوم الحديث يرتبط بأنواع أخرى؛ مثل: المرسل الخفى، ومُدْرج الإسناد، وزيادة الثقة، وغيرها؛ لكل ما سبق وقع اختيارى لهذا الموضع للدراسة والبحث.

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشى ١/ ٥٨ تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلافريح، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

(٢) هو: أبو بكر أحمد بن على بن ثابت البغدادى الإمام الأوحد، الحافظ المفتى، الحافظ الناقد، محدث الوقت، صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ، ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، وأول ما سمع فى سنة ثلاث وأربعمائة. قال المؤتمن السَّاجى: ما أخرجتْ بغداد بعد الدارقطنى أحفظ من أبى بكر الخطيب، وقال أبو على البَرَدانى: لعل الخطيب لم ير مثل نفسه، وقال أبو الفتيان الحافظ: كان الخطيب إمام هذه الصنعة، ما رأيت مثله. قال أبو سعد السمعانى: للخطيب ستة وخمسون مصنفًا: التاريخ، وشرف أصحاب الحديث، والجامع، والكفاية، والسابق واللاحق، والمتفق والمفترق، وغير ذلك، وقال ابن خيرون: مات ضحوة الاثنين سابع ذى الحجة من سنة ثلاث وستين وأربعمائة، وأوصى أن توقف كتبه، ويفرق جميع ماله فى وجوه البر وعلى المحدثين رحمه الله. سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٧٠، والوافى بالوفيات للصفدى ٧/ ١٩٠ باعتناء إحسان عباس، دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م، جمعية المستشرقين الألمانية، وطبقات الشافعية للسبكى ٤/ ٢٩ تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، ود. محمود محمد الطناحى، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

(٣) ينظر مقدمة ابن الصلاح ص٢٩٠ مع التقييد والإيضاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر العربى، مصورة عن المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، بدون تاريخ.

وسأقسم هذه الدراسة إلى تمهيد، وثلاثة مباحث:

التمهيد: أذكر فيه أهمية معرفة هذا النوع من علوم الحديث، وأهم الكتب المؤلفة فيه، وأسباب اختياره للدراسة.

المبحث الأول: تعريف المزيد فى متصل الأسانيد لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثانى: المزيد فى متصل الأسانيد وعلاقته بعلوم الحديث الأخرى.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية على بعض الأحاديث.

المبحث الأول
تعريف المزيد فى متصل الأسانيد
لغةً واصطلاحًا

المزيد فى متصل الأسانيد لغةً:

وهو تعريف بمفرداته: «المزيد»، و «متصل»، و«الأسانيد».

المزيد لغةً: المزيد مشتق من الفعل الثلاثى زاد، قال ابن فارس[(١)]: «الزاء والياء والدال أصلٌ يدلُّ على الفَضْل، يقولون: زاد الشىء يزيد، فهو زائد، وهؤلاء قوم زَيْد على كذا، أى: يزيدون»[(٢)].

وقال ابن منظور[(٣)]: «الزيادة: النُّمو، وكذلك الزُّوادة، والزيادة:

---

(١) هو: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، المعروف بالرازى، المالكى، اللغوى، نزيل همذان، كان رأسًا فى الأدب، بصيرًا بفقه مالك، مناظرًا متكلمًا على طريقة أهل الحق، ومذهبه فى النحو على طريقة الكوفيين، جمع إتقان العلم إلى ظرف أهل الكتابة والشعر. وله مصنفات ورسائل وتخرج به الأئمة، ومات بالرَّىِّ فى صفر سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٠٣، والوافى بالوفيات ٧/ ٢٧٨، وشذرات الذهب فى أخبار مَنْ ذهب لابن العماد الحنبلى ٣/ ١٣٢، دار إحياء التراث العربى، بيروت، بدون تاريخ.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٤٠ تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى، الطبعة الأولى، ١٣٦٨هـ.

(٣) هو: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصارى، الرويفعى، الإفريقى، الإمام اللغوى الحجة، من نسل رويفع بن ثابت الأنصارى، ولد بمصر، وقيل فى طرابلس المغرب، وخدم فى ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولى القضاء بطرابلس، وعاد إلى مصر فتوفى فيها سنة أحد عشر وسبعمائة، وترك بخطه نحو خمسمائة مجلد، قال ابن حجر: كان مغرى باختصار كتب الأدب المطولة، أشهر كتبه «لسان العرب»، ومجلد كتبه مختار الأغانى، و «مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر»، و«مختصر تاريخ بغداد للسمعانى»، و «اختصار الحيوان للجاحظ». ينظر الدرر الكامنة فى أعيان المئة الثامنة لابن حجر ٥/ ٣١ تحقيق محمد سيد جاد الحق من علماء الأزهر الشريف، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، بدون تاريخ، وبغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنُّحاة للسيوطى ١/ ٢٤٨ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع بمطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م، والأعلام للزركلى ٧/ ٣٢٩، الطبعة الثانية، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٦م، مطبعة كوستاتسوماس وشركاه.

خلاف النقصان. زاد الشيء يزيد زَيْدًا وزِيدًا وزيادةً وزيادًا ومَزِيدًا ومَزادًا أى: ازداد. والزَّيدُ والزِّيد: الزيادة»[(١)].

المتصل لغةً:

المتصل مشتق من الفعل الثلاثى: وصل، قال ابن فارس: «الواو والصاد واللام: أصلٌ واحد يدلُّ على ضمِّ شيءٍ إلى شيءٍ حتى يَعْلَقَه، ووصَلْتُه به وَصْلًا، والوصل: ضد الهِجْران»[(٢)].

قال ابن منظور: «وصلت الشيء وَصْلًا وصلة، والوصل ضد الهجران، وصل الشيء بالشيء يَصِلُه وصلًا وصِلةً وصُلةً»[(٣)].

الأسانيد لغةً:

الأسانيد جمع إسناد. ويعود إلى الأصل الثلاثى سند، قال ابن فارس: «السين والنون والدال أصلٌ واحد يدلُّ على انضمام الشيء إلى الشيء»[(٤)].

وقال ابن منظور: «السَّنَد: ما ارتفع من الأرض فى قُبُلِ الجبل أو الوادى، والجمع أسناد، وكل شيءٍ أسندتَ إليه شيئًا، فهو مُسْنَد. وقد سَند إلى الشيء يَسْنُدُ سُنودًا واستَنَدَ وتساند وأَسْنَد وأسند غيره. ويقال: سائدته إلى الشيء فهو يتساند إليه أى: أسندته إليه، وأسند الحديث بمعنى رفعه»[(٥)].

---

(١) لسان العرب ٣/ ١٩٨، دار صادر بيروت، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م، وينظر تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى ٨/ ١٥٥ تحقيق د. عبد العزيز مطر، راجعه عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء فى الكويت، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٦/ ١١٥.

(٣) لسان العرب ١٥/ ٧٢٦.

(٤) معجم مقاييس اللغة ٣/ ١٠٥.

(٥) لسان العرب ٣/ ٢٢٠.

المزيد فى متصل الأسانيد اصطلاحًا:

قال ابن كثير[١]: «وهو أن يزيد راوٍ فى الإسناد رجلًا لم يذكره غيره، وهذا يقع فى أحاديث متعددة»[٢].

قال الشيخ أحمد شاكر شارحًا لهذا التعريف: «قد يجىء الحديث الواحد بإسناد واحد من طريقين، ولكنه فى أحدهما زيادة راو، وهذا يشتبه على كثير من أهل الحديث، ولا يدركه إلا النُّقَّاد. فتارة تكون الزيادة راجحة، بكثرة الرُّواة- لها، أو بضبطهم واتقانهم، وتارة يحكم بأنَّ راوى الزيادة وهم فيها، تبعًا للترجيح والنقد.

فإذا رجحت الزيادة كان النقص من نوع «الإرسال الخفى»، وإذا رجح النقص كان الزائد من المزيد فى متصل الأسانيد»[٣].

ثم قال العلائى[٤] فى معرض حديثه عن المرسل الخفى: «... ثم لابد فى كل ذلك أن يكون موضع الإرسال قد جاء فيه الراوى بلفظ «عن»،

---

(١) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوٍّ القرشى البصروى، ثم الدمشقى، أبو الفداء، عماد الدين، الحافظ المؤرخ الفقيه، ولد فى قرية من أعمال بصرى الشام، ورحل فى طلب العلم، وتوفى فى دمشق سنة أربع وسبعين وسبعمائة، ومن تصانيفه: «البداية والنهاية»، و«تفسير القرآن العظيم»، و«الاجتهاد فى طلب الجهاد»، و«شرح صحيح البخارى» لم يكمله. ينظر مقدمة تحقيق البداية والنهاية ١/ ١٣- ٣٤ تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركى، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧/ ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢/ ٢٨٣، الناشر مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربى، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م، والأعلام للزركلى ١/ ٣١٧ .

(٢) اختصار علوم الحديث ص١٤٩ ومعه الباعث الحثيث للشيخ/ أحمد محمد شاكر، دار التراث، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

(٣) الباعث الحثيث ص١٥٠، ١٥١.

(٤) هو: خليل بن كيكلدى بن عبد الله العلائى، الدمشقى، أبو سعيد، صلاح الدين، المحدث، ولد وتعلم بدمشق، ورحل رحلة طويلة، ثم أقام فى القدس مدرسًا فى الصلاحية سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة، وتوفى فيها سنة إحدى وستين وسبعمائة، من كتبه: «المجموع المذهب فى قواعد المذهب» فى فقه الشافعية، و«الأربعين فى أعمال المتقين»، و«كتاب المدلسين»، وغيرها. السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزى الجزء الثالث/ القسم الأول ص٥٥ تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار=

ونحوها، فأما متى كان بلفظ «حدثنا»، ونحوها، ثم جاء الحديث فى رواية أخرى عنه بزيادة رجل بينهما، فهذا هو المزيد فى متصل الأسانيد، ويكون الحكم للأول»[١]. أى: يكون المزيد مرجوح والزيادة خطأ.

ثم جاء ابن حجر[٢] فقال: «إن كانت المخالفة بزيادة راوٍ فى أثناء الإسناد، ومَنْ لم يزدها اتقن ممن زادها، فهذا هو المزيد فى متصل الأسانيد.

وشرطه: أن يقع التصريح بالسماع فى موضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعنًا مثلًا ترجحت الزيادة»[٣].

=الكتب المصرية، ١٩٧٠م، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى ١٠/ ٣٣٧ مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦١هـ- ١٩٤٢م، والأعلام للزركلى ٢/ ٣٦٩.

(١) جامع التحصيل فى أحكام المراسيل ص١٢٦ تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

(٢) هو: أحمد بن على بن محمد الكنانى، العسقلانى، أبو الفضل، شهاب الدين، أصله من عسقلان بفلسطين ومولده ووفاته بالقاهرة. ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت شهرته فقصده الناس للأخذ عنه، وأصبح حافظ الإسلام فى عصره، قال السخاوى: «انتشرت مصنفاته فى حياته وتهادتها الملوك وكتبها الأكابر»، وكان فصيح اللسان، راوية للشعر، عارفًا بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، وولى قضاء مصر مرات، ثم اعتزل، أما تصانيفه فكثيرة جليلة منها: «الدرر الكامنة فى أعيان المئة الثامنة»، و«لسان الميزان»، و«فتح البارى فى شرح صحيح البخارى»، وغيرها كثير، توفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة. ينظر ترجمته فى الجواهر والدرر لتلميذه السخاوى بتحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م، والأعلام للزركلى ١/ ١٧٣.

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ص١٠٢ تحقيق عمرو بن عبد المنعم سليم، الناشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، توزيع مكتبة العلم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

ثم جاء السخاوى[1] فقال: «إن كان حذف الزائد بين الراوين فى السند الناقص (بتحديث، أو إخبار، أو غيرها) مما يقتضى الاتصال (أتى) وراوى السند الناقص كما قيَّدَ به شيخنا أنفس ممن زاد (فالحكم له) أى: للإسناد الخالى عن الاسم الزائد؛ لأن مع راويه كذلك زيادة وهى إثبات سماعه، وحينئذٍ فهذا هو النوع المسمى بـ«المزيد فى متصل الأسانيد» المحكوم فيه بكون الزيادة غلطًا من راويها، أو سهوًا باتصال السند الناقص

ويتحصل من كلام أئمة الحديث فى الحكم على الحديث أنه من المزيد فى متصل الأسانيد، شرطان: الشرط الأول: أن يكون مَنْ لم يزده- الضمير للراوى الزائد- أتقن ضبطًا وحفظًا ممن زاده؛ فإن كان مساويًا ولا مرجح بينهما، فهو مقبول؛ لأنه زيادة عدل ثقة.

ومعنى هذا: أن المتن الواحد إذا كان له طريقان: أحدهما: زاد راو فى إسناده رجلًا، والطريق الثانى: خلا عن هذا الراوى الزائد؛ فلننظر على مَنْ يدور الحديث بطريقيه أو بروايتيه، ثم ننظر فيمن قبله مباشرة، ونقارن بين فلان وفلان فى الطريقين اللذين اشتركا فى الرواية عمن يدور الحديث عليه،

---

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوى، مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب، أصله من سخا من قرى مصر، ومولده بالقاهرة، ووفاته بالمدينة المنورة، ساح فى البلدان سياحة طويلة، وصنَّف زهاء مائتى كتاب أشهرها: «الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع»، و«المقاصد الحسنة»، و«القول البديع فى أحكام الصلاة على الحبيب الشفيع»، و«الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ»، وغيرها. توفى سنة اثنتين وتسعمائة. ينظر ترجمته لنفسه فى الضوء اللامع ٨/ ٢- ٣٢ منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ومقدمة الجواهر والدرر فى ترجمة شرح الإسلام ابن حجر للسخاوى ١/ ٩- ٣٣، والأعلام ٧/ ٦٧.

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث ١/ ٨٨ تحقيق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

فإن كان فلان فى الطريق الأول الذى به الراوى الزائد أقل حفظًا وضبطًا من فلان الثانى الذى فى الطريق الذى خلا من هذا الراوى الزائد، فالطريق الأول من المزيد فى متصل الأسانيد.

فإن كان فلان وفلان فى الطريقين متقنين ولا مرجح بينهما، ولم يغلب على ظنِّ الناقد البصير ترجيح، فهى زيادة ثقة مقبولة.

الشرط الثانى: التصريح بالسماع فى رواية مَنْ لم يزده بأن يقول: «حدثنا»، أو «أخبرنا»، أو «سمعت».

وأمَّا إنْ كانت رواية مَنْ لم يزده معنعنة بلفظ: «عن فلان، عن فلان»، أو «قال لنا فلان»، أو نحوه، مما يحتمل عدم الاتصال، فالرواية التى بها الراوى الزائد راجحة مقبولة.

المبحث الثانى
المزيد فى متصل الأسانيد
وعلاقته بعلوم الحديث الأخرى

أولاً: المزيد فى متصل الأسانيد والمرسل الخفى:

بداية أحب أن أعرف المرسل الخفى، وهو: رواية الراوى عمن عاصره، ولم يثبت لقيه له شيئًا بصيغة محتملة كـ«عن»، و«قال»، وما شابههما[1].

وللمزيد فى متصل الأسانيد علاقة قوية بالمرسل الخفى، وهذه العلاقة نلمسها عند الحافظ العراقى[2] حيث بحثهما فى فصل واحد لشدة تعلق أحدهما بالآخر[3].

وقد ذكر العلماء أن زيادة رجل فى الإسناد تعدُّ طريقًا من طرق الكشف عن الإرسال فى الحديث، ومعرفة الاتصال بين الراوى وشيخه.

---

(١) ينظر بحث لكاتب هذه السطور بعنوان: «المرسل الخفى وعلاقته بالتدليس- دراسة نظرية تطبيقية على كتاب الزكاة من جامع الترمذى» .

(٢) هو: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، المعروف بالعراقى، بحاثة من كبار حفاظ الحديث، أصله من الكرد، ومولده فى رازنان من أعمال إربل، تحوَّل صغيرًا مع أبيه إلى مصر، فتعلم ونبغ فيها، وقام برحلة إلى الحجاز والشام وفلسطين، وعاد إلى القاهرة وبها توفى سنة ست وثمانمائة. من كتبه: «المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار» فى تخريج أحاديث الإحياء، و«نكت على منهاج البيضاوى» فى الأصول، و«ذيل على الميزان»، و«الألفية» فى مصطلح الحديث، وشرحها «فتح المغيث»، و«تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد»، و«التقييد والإيضاح» فى مصطلح الحديث، وغير ذلك كثير. الضوء اللامع ٤/ ١٧١، وغاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ١/ ٣٨٢ نشره ج.برجستراسر، طبع لأول مرة بنفقة الناشر ومكتبة الخانجى بمصر، سنة ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م، والأعلام ٤/ ١١٩.

(٣) ينظر فتح المغيث ٢/ ٨٦- ٨٧.

قال العلائى عن المرسل الخفى: «وهو نوع بديع من أهم أنواع علوم الحديث وأكثرها فائدة وأعمقها مسلكًا، ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذَّاق الأئمة الكبار، ويُدْرَكُ بالاتساع فى الرواية، والجمع لطرق الحديث، مع المعرفة التامة والإدراك الدقيق، ولمعرفته طرق:

إحداهما: عدم اللقاء بين الراوى والمروى عنه، أو عدم السماع منه، وهذا هو أكثر ما يكون سببًا للحكم، لكن ذلك يكون: تارة بمعرفة التاريخ، وأنَّ هذا الراوى لم يدرك المروى عنه بالسن بحيث يتحمل عنه.

وتارة يكون بمعرفة عدم اللقاء: كما قيل فى «الحسن عن أبى هريرة»؛ فإنه معاصره، ولكن لم يجتمع به، ولما جاء أبو هريرة إلى البصرة كان الحسن فى المدينة، ولما رجع الحسن إلى البصرة كان أبو هريرة رضى الله عنه بالمدينة، فلم يجتمعا.

وتارة يكون ذلك؛ لأنه لم يثبت من وجه صحيح أنهما تلاقيا مع وجود المعاصرة بينهما: فالحكم بالإرسال هنا، إنما هو على اختيار ابن المدينى، والبخارى، وأبى حاتم الرازى، وغيرهم من الأئمة، وهو الراجح كما تقدم دون القول الآخر الذى ذهب إليه مسلم وغيره من الاكتفاء بالمعاصرة المجردة وإمكان اللقاء.

والطريق الثانى: أن يذكر الراوى الحديث عن رجل، ثم يقول فى رواية أخرى: «نُبِّئْتُ عنه»، أو «أُخْبِرْتُ عنه»، ونحو ذلك.

والثالث: أن يرويه عنه، ثم يجىء عنه أيضًا بزيادة شخص فأكثر بينهما فيحكم على الأول بالإرسال إذ لو كان سمعه منه لما قال: «أُخْبِرْتُ عنه»، ولا رواه بواسطة بينهما، وفائدة جعله مرسلًا فى هذا الطريق الثالث: أنه متى كان

الواسطة الذى زيد فى الرواية الأخرى ضعيفًا لم يحتج بالحديث، بخلاف ما إذا كان ثقة.

وأما الطريقان الأولان: فيجىء فيهما الخلاف المتقدم فى الاحتجاج بالمرسل.

ثم لابد فى كل ذلك أن يكون موضع الإرسال قد جاء فيه الراوى بلفظ «عن»، ونحوها.

فأمَّا متى كان بلفظ «حدثنا»، ونحوه، ثم جاء فى رواية أخرى عنه بزيادة رجل بينهما، فهذا هو المزيد فى متصل الأسانيد، ويكون الحكم للأول»[1].

وقال د. نور الدين عتر: «إلا أنَّ فى هذا المسلك الأخير لمعرفة الإرسال إشكالًا كبيرًا، إذ يمكن أن يُعارض بكونه من المزيد فى متصل الأسانيد، لا من المرسل الخفى، ووجه ذلك: أننا لم نُعَرِّفْ عدم السماع بدليل خارجى، وإنما اكتشفناه بورود الواسطة بين الرجلين فى الإسناد، يمكن أن يكونا قد التقيا وسمع الراوى ممن فوق المحذوف، فيكون السند متصلًا بهما، ورواية الزيادة من باب المزيد فى متصل الأسانيد»[2].

من كل ما سبق يتضح لنا العلاقة القوية بين المزيد فى متصل الأسانيد والمرسل الخفى، لدرجة أنه لا يمكننا التمييز بينهما فى كثير من الأحيان.

---

(١) جامع التحصيل ص١٢٥، ١٢٦.

(٢) منهج النقد فى علوم الحديث ص٣٨٩، ٣٩٠ دار الفكر، دمشق، سوريا الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

قال د. نور الدين عتر: «يمكن حلُّ هذا الإشكال- فى رأينا- بمنهج دقيق نتبعه، وهو أن نلاحظ فى المزيد فى متصل الأسانيد ثبوت السماع تاريخيًّا بين الراويين المتواليين فى الإسناد المحذوف.

وأما المرسل الخفى: فليس لدينا ما يثبت أنه قد وقع السماع بين الراويين اللذين حكمنا على رواية أحدهما على الآخر.

وفرق آخر يتعلق بصيغة الرواية: فإنها فى المزيد فى متصل الأسانيد تثبت سماع الراوى للحديث ممن فوقه فى الإسناد الخالى من الزيادة صراحة، أو بالقرائن الدالة على السماع.

أما صيغة الرواية فى المرسل الخفى: فإنها لا تثبت سماعه منه فى الإسناد الناقص، فإذا جاءت رواية بزيادة واسطة بينهما كان الحكم لها، والله أعلم»[1].

ثانيًا: المزيد فى متصل الأسانيد ومُدْرج الإسناد:

بداية أودُّ أنَّ أعرف المدرج، فتارةً يكون فى المتن، وتارة يكون فى السند:

فمدرج المتن: هو أن يدخل الراوى فى حديث رسول الله ﷺ شيئًا من كلام غيره مع إيهام كونه من كلامه، وهو على ثلاث مراتب:

أحدها: أن يكون ذلك فى أول المتن، وهو نادر جدًّا.

ثانيها: أن يكون فى آخره، وهو الأكثر.

ثالثها: أن يكون فى الوسط، وهو القليل.

---

(١) المرجع السابق نفسه.

ثم قد يكون المدرج من قول الصحابى، أو التابعى، أو من بعده. هذا مدرج المتن.

وأما مدرج الإسناد، فهو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون الراوى سمع الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنه راو آخر، فيجمع الكل على إسناد واحد، من غير أن يبين الخلاف.

الثانى: أن يكون الحديث عند راو بإسناد، وعنده حديث آخر بإسناد غيره، فيأتى أحد الرواة ويروى عنه أحد الحديثين بإسناده، ويُدْخل فيه الحديث الآخر أو بعضه من غير بيان.

الثالث: أن يُحَدِّثَ الشيخ فيسوق الإسناد، ثم يعرض له عارض، فيقول كلامًا مِنْ عنده، فيظنُّ بعضُ مَنْ سمعه أنَّ ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك[1].

من كل ما تقدَّم يتضح لنا أن الزيادة فى الإدراج تكون فى سند يترجح فيه الانقطاع، والمزيد: هو زيادة راوٍ فى إسناد حديث متصل- رجلًا أو أكثر- وهمًا منه أو غلطًا.

وحتى يمكننا أن نفصل بين المصطلحين فسندرس مثالًا تطبيقيًّا يبيِّنُ ذلك ويوضحه، وهو: حديث عبيد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: سألتُ- أو سُئل- رسول الله ﷺ: أىُّ الذنب عند الله أكبر؟ قال: «أن

(١) ينظر مقدمة ابن الصلاح ص١٢٧- ١٣٠ مع التقييد والإيضاح، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص٦١- ٦٤، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ص١٠٠، ١٠١، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلانى ٢/ ٨١١- ٨٣٧ تحقيق ودراسة د. ربيع بن هادى عمير، مطبوعات المجلس العلمى بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

تجعل لله نِدًّا وهو خلقك» قلت: ثم أىُّ؟ قال: «ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك». قلت: ثم أىُّ؟ قال: «أن تُزانى بحليلة جارك». قال: ونزلت هذه الآية تصديقًا لقول رسول الله ﷺ: (وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَ ۚ) [الفرقان: ٦٨].

فرواه منصور بن المعتمر[(١)]، عن أبى وائل، عن أبى ميسرة عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود.

ورواه الأعمش، واختُلف عليه: فرواه سفيان الثورى[(٢)]، ومعمر بن راشد[(٣)]، وجرير بن حازم[(٤)]، وعبد الله بن نُمير[(٥)]، أربعتهم عن الأعمش،

---

(١) أخرجه أحمد فى المسند ٧/ ٢٠٣ ح (٤١٣٤) تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م، والبخارى فى الصحيح مع فتح البارى ٨/ ٤٩٢ ح(٤٧٦١) كتاب التفسير، باب (والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق آثاما) العقوبة، ومسلم فى الصحيح ١/ ٩٠ ح(٨٦/ ١٤١)، كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده، وابن حبان فى صحيحه- الإحسان ١٠/ ٢٦٢ ح(٤٤١٥) كتاب الحدود، باب الزنى وحدُّه، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

(٢) أخرجه أحمد فى المسند ٧/ ٢٠٠ ح(٤١٣١)، ومعمر بن راشد فى كتاب الجامع آخر المصنف لعبد الرزاق ١٠/ ٤٦٥ ح(١٩٧٢٠) باب مَنْ قتل نفسه ومَنْ قتل نفسًا، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى، المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، والبخارى فى الصحيح مع فتح البارى ٨/ ٤٩٢ ح(٤٧٦١) كتاب التفسير، باب (والذين لا يدعون مع الله إلها آخر...) العقوبة، ١٢/ ١١٤ ح(٦٨١١) كتاب الحدود، باب إثم الزُّناة، والنسائى فى السنن الكبرى ٦/ ٤٢١ ح(١١٣٦٩) كتاب التفسير، سورة الفرقان، تحقيق د. عبد الغفار البندارى، وسيد كسروى حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

(٣) كما فى العلل الواردة فى الأحاديث النبوية للدارقطنى ٥/ ٢٢١ تحقيق وتخريج د. محفوظ الرحمن زين الله السلفى، دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

(٤) أخرجه مسلم فى الصحيح ١/ ٩١ ح(٨٦/ ١٤٢) كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده.

(٥) كما فى العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ٥/ ٢٢١.

عن أبى وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود.

وخالفهم أبو شهاب الحنَّاط[١]، وأبو معاوية الضرير[٢]، وشيبان بن عبدالرحمن[٣]، فرووه عن الأعمش، عن أبى وائل، عن عبد الله.

كما رواه مهدى بن ميمون[٤]، عن عاصم، عن أبى وائل، عن عبد الله بن مسعود وخالفه يزيد بن هارون[٥]، عن شعبة، عن عاصم، عن أبى وائل، عن عبد الله بن مسعود.

قال النسائى[٦]: «هذا خطأ، لا نعلم أنَّ أحدًا تابع يزيدًا عليه.

والصواب الذى قبله، وحديث يزيد هذا خطأ؛ إنما هو واصل، والله تعالى أعلم».

فعاصم الذى هنا إنما هو واصل، وهو الأحدب.

ورواه واصل الأحدب، واختُلف عنه:

---

(١) أخرجه أبو يعلى فى مسنده ٩/ ٣٢ ح(٥٠٩٨) تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

(٢) أخرجه أحمد فى المسند ٦/ ١٠٤ ح(٣٦١٢)، والنسائى فى السنن الكبرى ٦/ ٤٢٠ ح(١١٣٦٨) كتاب التفسير، سورة الفرقان، والشاشى فى المسند ٢/ ٢٧ ح(٤٩٣) تحقيق وتخريج د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

(٣) كما فى العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ٥/ ٢٢١.

(٤) أخرجه الطيالسى فى مسنده ١/ ٢١٣ ح(٢٦٣) تحقيق د. محمد بن عبد المحسن التركى، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

(٥) أخرجه النسائى فى السنن الكبرى ١/ ٢٩٠ ح(٣٤٧٨) كتاب المحاربة، ذكر أعظم الذنب.

(٦) الموضع السابق.

فرواه عنه: شعبة بن الحجاج[١]، والحسين بن عبيد الله النخعى[٢]، كلاهما عن أبى وائل، عن عبد الله بن مسعود.

ورواه عنه سفيان الثورى، واختلف عليه:

فرواه يحيى بن سعيد القطان[٣]، عن سفيان الثورى، عن واصل، عن أبى وائل، عن عبد الله بن مسعود.

وخالفه عبد الرحمن بن مهدى[٤]، ومحمد بن كثير[٥]، فروياه عن سفيان الثورى، عن واصل، عن أبى وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود.

هذا، وفى رواية الأعمش: خالف أبو شهاب الحنَّاط، وأبو معاوية الضرير، وشيبان بن عبد الرحمن أصحاب الأعمش الثقات حيث أسقطوا «عمرو بن شرحبيل»، قال الدارقطنى: «والصحيح حديث عمرو بن شرحبيل»[٦].

---

(١) أخرجه أحمد فى المسند ٧/ ٢٠٢ ح(٤١٣٢)، والترمذى فى الجامع ٥/ ٣١٥ ح(٨١٨٣) كتاب تفسير القرآن، سورة الفرقان، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

(٢) كما فى العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ٥/ ٢٢٢.

(٣) أخرجه النسائى فى السنن الكبرى ٦/ ٢٩٠ ح(٣٤٧٧) كتاب المحاربة، ذكر أعظم الذنب.

(٤) أخرجه النسائى فى الموضع السابق ح(٣٤٧٦)، والترمذى فى الجامع ٥/ ٣١٤ ح(٣١٨٢) كتاب تفسير القرآن، سورة الفرقان.

(٥) كما فى العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ٥/ ٢٢٣.

(٦) كما فى المصدر السابق ٥/ ٢٢٢.

وأما رواية عاصم: فقد تكلم عليها النسائى- كما سبق- وخطَّأ رواية مهدى ابن ميمون ويزيد بن هارون.

وأما رواية واصل الأحدب فهى مدار هذا الحديث، فقد تكلم عليها الدارقطنى، فقال: «قال لنا أبو بكر النيسابورى: هكذا رواه يحيى، ولم يذكر فى حديث واصل: «عمرو بن شرحبيل».

ورواه عبد الرحمن بن مهدى، ومحمد بن كثير فجمعا بين «واصل، ومنصور، والأعمش»، عن أبى وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله.

فيشبه أن يكون الثورى جمع بين الثلاثة لعبد الرحمن بن مهدى ولابن كثير، فجعل إسنادهم واحدًا، ولم يذكر بينهم خلافًا، وحمل حديث واصل على حديث الأعمش ومنصور، وفصله يحيى بن سعيد فجعل حديث واصل، عن أبى وائل، عن عبد الله، وهو الصواب؛ لأن شعبة، ومهدى بن ميمون روياه، عن واصل، عن أبى وائل، عن عبد الله، كما رواه يحيى، عن الثورى، عنه، والله أعلم»[1].

فخلاصة قول الدارقطنى: أن المحفوظ عن واصل دون ذكر «عمرو بن شرحبيل»؛ فيكون مَنْ زاد عَمْرًا فى رواية واصل أخطأ.

ويكون واصل بن الأحدب خالف أصحاب أبى وائل الثقات حيث لم يذكر «عمرو بن شرحبيل».

فبناءً على ما سبق، هل يمكن اعتبار زيادة «عمرو بن شرحبيل» فى رواية واصل من المزيد فى متصل الأسانيد؟ الجواب: لا؛ لأن الزيادة هنا على أصل الإسناد المنقطع؛ لأن أبا وائل لم يسمع من عبد الله بن مسعود مباشرة،

(١) العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ٥/ ٢٢٣.

بل بواسطة عمرو بن شرحبيل، قال الدارقطنى: «والصحيح حديث عمرو بن شرحبيل»[(١)].

وقال الترمذى: «حديث سفيان، عن منصور والأعمش أصح من حديث واصل»[(٢)].

فزيادة عمرو بن شرحبيل فى رواية واصل وهم وخطأ، وهى زيادة على أصل الإسناد المنقطع. وهذا من الإدراج.

أما الزيادة فى المزيد فى متصل الأسانيد فتكون على أصل الإسناد المتصل، والله أعلم.

ثالثًا: المزيد فى متصل الأسانيد وزيادة الثقة:

بداية أحبُّ أن أعرف زيادة الثقة، وهى: «أن يصل الثقة فى الإسناد المرسل؛ فإن وصله يُعَدُّ زيادة فى السند حيث رواه غيره مرسلًا، وكذلك إذا روى الثقة الحديث الموقوف مرفوعًا؛ فيكون رفعه أيضًا زيادة فى السند حيث رواه غيره موقوفًا على الصحابى»[(٣)].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نلحظ الفرق بين المزيد فى متصل الأسانيد وزيادة الثقة:

---

(١) المصدر السابق ٥/ ٢٢٢.

(٢) الجامع ٥/ ٣١٥.

(٣) ينظر معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابورى ص١٣٠- ١٣٥ تحقيق أد. السيد معظم حسين، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م، ومقدمة ابن الصلاح ص١١١- ١١٤ مع التقييد والإيضاح، واختصار علوم الحديث ص٥١- ٥٢ مع الباعث الحثيث.

(١) أن الزيادة فى المزيد فى متصل الأسانيد تكون على أصل الإسناد المتصل فى حين أنها تكون فى زيادة الثقة فى الإسناد على أصل الإسناد المنقطع؛ حيث يكون الإسناد موقوفًا أو مرسلًا.

(٢) أن الزيادة فى المزيد فى متصل الأسانيد تكون مِنَ الثقة ومَنْ دونه، فى حين أنها تكون فى زيادة الثقة فى الإسناد من الثقة وحده.

(٣) أن الزيادة فى المزيد فى متصل الأسانيد خطأ دائمًا، فى حين أنها تكون فى زيادة الثقة فى الإسناد صحيحة، أو تكون غير ذلك.

والعلاقة ظاهرة بين المزيد فى متصل الأسانيد وزيادة الثقة؛ لأن الحكم فيهما متوقف على تتبع القرائن وإمعان النظر فى دلالاتها الظاهرة والخفية، وقد اختلف العلماء فى حكم زيادة الثقة:

فمنهم من قال: إن الحكم للمرسل؛ وحكاه الخطيب البغدادى عن أكثر أصحاب الحديث.

وحكى عن بعضهم: أن الحكم للأحفظ، فإذا كان مَنْ أرسله أحفظ مِنَ الذى وصله فالحكم للمرسل، ولا يقدح ذلك فيمن وصله.

وحكم عن بعضهم: أن الحكم للأكثر، فإذا كان عدد اللذين أرسلوه أكثر من الذين وصلوه فالحكم لهم.

والصحيح الذى عليه محققو المحدثين، والفقهاء، والأصوليين: أن الحكم لمن رواه موصولًا ومرفوعًا من الثقات الضابطين الذى يُعتمد على حفظهم، وعلى هذا الخطيب البغدادى، وابن الصلاح، والسيوطى، وغيرهم[1].

---

(١) ينظر الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ص٤١١ منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، بدون تاريخ، ومقدمة ابن الصلاح ص١١١- ١١٤ مع التقييد والإيضاح، وتدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ١/ ٢٢١- ٢٢٢ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

ورأى ابن حجر أن هذا القول فيما لم يكن هناك مُرَجِّحٌ، أما إذا كان هناك مرجح فإن الحكم لا يستمر هكذا بل يختلف باختلاف القرائن، ولا يحكم العلماء بها حكمًا مطردًا. وإنما الحكم دائر على الترجيح، فتارةً يترجح الوصل، وتارةً يترجح الإرسال، وتارة يترجح عدد الذوات على عدد الصفات، وتارة العكس[(١)].

وهذا ما ذهب إليه عددٌ كبيرٌ من المحدثين، كالبقاعى[(٢)]، قال فيما نقله الصنعانى[(٣)]-: «فإن للحُذَّاق من المحدثين فى هذه المسألة نظرًا لم يحكه، وهو الذى لا ينبغى أن يُعْدَل عنه؛ وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد، وإنما يديرون ذلك على القرائن».

وقال العلائى- فيما نقله ابن حجر[(٤)] والصنعانى[(٥)]-: «كلام الأئمة المتقدمين فى هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدى، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخارى، وأمثالهم يقتضى أنه لا يُحْكَمُ فى هذه المسالة بحكم كلىٍّ، بل عملهم فى ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم فى حديث حديث».

---

(١) ينظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ص٧٠، وفتح المغيث ١/ ١٧٥.

(٢) هو: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن على بن أبى بكر البقاعى، أبو الحسن، أصله من البقاع فى سوريا، وسكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة توفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة ومن كتبه: «عنوان الزمان فى تراجم الشيوخ والأقران»، و«نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور»، و«الإعلام بسنِّ الهجرة إلى الشام»، و«جواهر البحار فى نظم سيرة المختار». الضوء اللامع ١/ ١٠١، والبدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع للشوكانى ١/ ١٩ مطبعة السعادة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ، والأعلام ١/ ٥٠ .

(٣) توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار ١/ ٣٣٩- ٣٤٠ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة الخانجى، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٠٤.

(٥) توضيح الأفكار ١/ ٣٤٤.

المبحث الثالث
دراسة تطبيقية على بعض الأحاديث

المثال الأول: وقد جعله ابن الصلاح[١] مثالًا للمزيد فى متصل الأسانيد، وهو حديث أبى مَرْثد الغَنَوى[٢] قال: قال النبى ﷺ: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها».

فقد رواه الوليد بن مسلم[٣].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٢٨٩ مع التقييد والإيضاح.

(٢) هو: أبو مرثد الغنوى، اسمه كَنَّازُ بن حُصين بن يربوع بن طريف بن خرشة، وقيل: كنَّاز بن حصين ابن يربوع بن عمرو، وقيل: اسمه حُصين بن كنَّاز. والأول أشهر، وهو حليف حمزة بن عبد المطلب، وكان تربه شهد هو وابنه مرثد بدرًا. وقُتل ابنه مرثد يوم الرَّجيع فى حياة رسول الله ﷺ، ومات أبو مرثد سنة اثنتى عشرة فى حياة أبى بكر رضى الله عنه، وهو ابن ست وستين سنة، وكان رجلًا طويلًا كثير الشعر.
ينظر: معرفة الصحابة لأبى نعيم الأصبهانى ٥/ ٢٩ تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ومسعد عبد الحميد السعدى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م، والاستيعاب فى معرفة الأصحاب لابن عبد البر ٤/ ١٧٥٤ تحقيق على محمد البجاوى، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، بدون تاريخ، وأسد الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير ٦/ ٢٨٢ تحقيق محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، دار الشعب، بدون تاريخ.

(٣) أخرجه أحمد فى المسند ٢٨/ ٤٥٠ ح(١٧٢١٥)، ومسلم فى الصحيح ٢/ ٦٦٨ ح(٩٧٢/ ٩٧) كتاب الجنائز، باب النهى عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، والترمذى فى الجامع ٣/ ٣٦٨ ح(١٠٥١) كتاب الجنائز، باب ما جاء فى كراهية المشى على القبور والجلوس عليها والصلاة إليها، والنسائى فى المجتبى ٢/ ٤٠١ ح(٧٥٩) كتاب القِبلة، باب النهى عن الصلاة إلى القبر، بشرح السيوطى، وحاشية السندى، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م، وابن خزيمة فى الصحيح ٢/ ٧ ح(٧٩٣) جماع أبواب المواضع التى تجوز الصلاة عليها والمواضع التى زجر عن الصلاة عليها، باب النهى عن الصلاة خلف القبور، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمى، المكتب الإسلامى، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م، ومسند الشاميين للطبرانى ١/ ٣٣٠ ح(٨٥١) تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

وصدقة بن خالد[١]، وبكر بن يزيد[٢]، ومحمد بن شعيب[٣]، وأيوب بن سُويد[٤]، وعيسى بن يونس[٥]، وبشر بن بكر[٦] سبعتهم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بُسْر بن عُبيد الله، عن واثلة بن الأسقع، عن أبى مرثد الغنوى.

وخالفهم عبد الله بن المبارك[٧] فرواه عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بُسْر بن عُبيد الله، عن أبى إدريس الخولانى، عن واثلة بن الأسقع، عن أبى مرثد الغنوى. ورواه عن عبد الله بن المبارك كل من: على بن إسحاق[٨]،وهنَّاد بن السَّرى[٩]، وعبدان وهو عبد الله بن عثمان بن جبلة[١٠]،

---

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك ٣/ ٢٢١ كتاب معرفة الصحابة، وفى ذيله تلخيص المستدرك للذهبى، مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض، بدون تاريخ، ومسند الشاميين ١/ ٣٢٩ ح(٥٨٠).
(٢) كما فى العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ١/ ٤٣.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) أخرجه أبو داود فى السنن ٣/ ٢١٤ ح(٣٢٢٩) كتاب الجنائز، باب فى البناء على القبر، طبعة دار الحديث بالقاهرة، بدون تاريخ.
(٦) أخرجه الحاكم فى المستدرك ٣/ ٢٢١، كتاب معرفة الصحابة.
(٧) أخرجه أحمد فى المسند ٢٨/ ٤٥١ ح(١٧٢١٦)، ومسلم فى الصحيح ٢/ ٦٦٨ ح(٩٧٢/ ٩٨) كتاب الجنائز، باب النهى عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، والترمذى فى الجامع ٣/ ٣٦٧ ح(١٠٥٠) كتاب الجنائز، باب ما جاء فى كراهية المشى على القبور والجلوس عليها والصلاة عليها، وأبو يعلى فى المسند ٣/ ٨٣ ح(١٥١٤)، وابن حبان فى الصحيح ٦/ ٩٠، ٩٣ ح(٢٣٢٠، ٢٣٢٤) كتاب الصلاة، باب ما يُكْره للمصلى وما لا يُكره- الإحسان، والحاكم فى المستدرك ٣/ ٢٢٠- ٢٢١ كتاب معرفة الصحابة.
(٨) أخرجه أحمد فى المسند ٢٨/ ٤٥١ ح(١٧٢١٦).
(٩) أخرجه الترمذى فى الجامع ٣/ ٣٦٧ ح(١٠٥٠) كتاب الجنائز، باب ما جاء فى كراهية المشى على القبور والجلوس عليها والصلاة إليها.

جبلة[١]، وحبان بن موسى[٢]، وعبدالرحمن بن مهدى[٣]، وحسن بن الربيع[٤]، والعباس بن الوليد النَّرسى[٥] ستتهم عن عبد الله بن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن أبى إدريس الخولانى، عن واثلة بن الأسقع، عن أبى مرثد الغنوى.

وخالفهم مَنْ رواه عن عبد الله بن المبارك[٦]، عن سفيان، عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر، عن بُسْر بن عُبيد الله، عن أبى إدريس الخولانى، عن واثلة بن الأسقع، عن أبى مرثد الغنوى.

فعبد الله بن المبارك خالف أصحاب عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الثقات فأدخل فى الإسناد رجلًا هو «أبو إدريس الخولانى»، عن واثلة.

قال أبو حاتم: «بسر قد سمع من واثلة، وكثيرًا ما يُحَدِّث بُسْر عن أبى إدريس، فغلط ابن المبارك فظنَّ أنَّ هذا مما رُوى عن أبى إدريس عن

---

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك ٣/ ٢٢٠، كتاب معرفة الصحابة.

(٢) أخرجه ابن حبان فى الصحيح ٦/ ٩٠ ح(٢٣٢٠) كتاب الصلاة، باب ما يُكْره للمصلى وما لا يُكْره- الإحسان.

(٣) أخرجه الحاكم فى المستدرك ٣/ ٢٢١، كتاب معرفة الصحابة.

(٤) أخرجه مسلم فى الصحيح ٢/ ٦٦٨ ح(٩٧٢/ ٩٨) كتاب الجنائز، باب النهى عن الجلوس على القبر والصلاة عليه.

(٥) أخرجه أبو يعلى فى المسند ٣/ ٨٣ ح(١٥١٤)، وابن حبان فى الصحيح ٦/ ٩٣ ح(٢٣٢٤) كتاب الصلاة، باب ما يُكْره للمصلى وما لا يُكْره- الإحسان.

(٦) ذكره ابن الصلاح فى المقدمة ص٢٨٩ مع التقييد والإيضاح.

واثلة، وقد سمع هذا الحديث بسر عن واثلة نفسه؛ لأن أهل الشام أعرف بحديثهم»[(١)].

وقال أيضًا: «الصحيح ما يقوله أهل دمشق ليس بينهما «أبو إدريس»، وقد وهم ابن المبارك فى زيادته أبا إدريس؛ لأن بُسر بن عبيد الله روى عن واثلة ولقيه، ولا أعلم أبا إدريس روى عن واثلة شيئًا. وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء»[(٢)].

وسُئل البخارى عن هذا الحديث فقال: «حديث الوليد أصح.... وحديث ابن المبارك خطأ إذ زاد فيه (عن أبى إدريس)»[(٣)].

وقال الدارقطنى: «والمحفوظ ما قاله الوليد ومَنْ تابعه عن ابن جابر، لم يذكر أبا إدريس فيه»[(٤)].

ومما تقدم يتضح لنا أن العلماء اتفقوا على أنَّ ابن المبارك وهم فى ذكر «أبى إدريس الخولانى» بين «بُسْر بن عُبيد الله»، و«واثلة بن الأسقع»، وأنَّ بُسْر بن عُبيد الله سمع واثلة بن الأسقع، وأنَّ أبا إدريس لم يرو عن واثلة شيئًا، فعليه يكون ذكر «أبى إدريس الخولانى» بين «بُسْر بن عُبيد الله»، و«واثلة بن الأسقع» خطأ، وهو من المزيد فى متصل الأسانيد.

---

(١) علل الحديث لابن أبى حاتم ١/ ٨٠، ٣٤٩ ح(٢١٣، ١٠٢٩) مكتبة المثنى ببغداد، عن طبعة محب الدين الخطيب بالقاهرة، ١٣٤٣هـ.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٦٨ ح(١٠٩٢).

(٣) علل الترمذى الكبير ص١٥١ ح(٢٥٩) بترتيب أبى طالب القاضى، تحقيق السيد صبحى السامرائى، والسيد أبو المعاطى النورى، ومحمود محمد خليل الصعيدى، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

(٤) العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ٧/ ٤٤.

وكذلك زيادة «سفيان» بين «ابن المبارك» و«جابر» وهم أيضًا، فقد خالف: مَنْ زاد «سفيان» أصحاب ابن المبارك الحفاظ، قال ابن الصلاح: «فذكر سفيان فى هذا الإسناد زيادة ووهم، وهكذا ذكر أبى إدريس.

أما الوهم فى ذكر سفيان فمن دون ابن المبارك لا مِن ابن المبارك؛ لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك، عن جابر نفسه، ومنهم مَنْ صرَّح فيه بلفظ الإخبار بينهما»[1].

كان التصريح بالسماع فى رواية الحسن بن الربيع، وعبد الرحمن بن مهدى، والعباس بن الوليد النَّرسى، وقد تقدمت روايتهم، فيكون زيادة «سفيان»، عن جابر من المزيد فى متصل الأسانيد أيضًا، والله أعلم.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٢٨٩ مع التقييد والإيضاح.

المثال الثانى:

حديث رواه سعيد بن أبى سعيد المقبرى، عن أبى هريرة رضى الله عنه، عن النبى ﷺ قال: «أعذر الله إلى امرئ أخَّر أجله حتى بلَّغَهُ ستين سنة».

ورواه عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى مَعْنُ بنُ محمد الغِفارى، والليث بن سعد، ومحمد بن عَجْلان، وسَلَمة بن دينار.

ورواه عن مَعْن بن محمد الغفارى: عمر بن على[١]، ومعمر[٢].

ورواه عن الليث بن سعد: عبد الله بن صالح[٣].

ورواه عن محمد بن عجلان: سعيد بن أبى أيوب[٤].

ورواه عن سلمة بن دينار: عبد العزيز بن سلمة بن دينار[٥]، وإبراهيم بن حمزة[٦]، ويعقوب بن عبد الرحمن[٧].

---

(١) أخرجه البخارى فى الصحيح مع فتح البارى ١١/ ٢٣٨ ح(٦٤١٩) كتاب الرقاق، باب مَنْ بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه فى العمر، والبيهقى فى السنن الكبرى ٣/ ٣٧٠ كتاب الجنائز، باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه فى العمر.

(٢) أخرجه الحاكم فى المستدرك ٢/ ٤٢٧ كتاب التفسير.

(٣) أخرجه الحاكم الموضع السابق.

(٤) أخرجه أحمد فى المسند ١٤/ ١٤ ح(٨٢٦٢)، والبيهقى فى السنن الكبرى ٣/ ٣٧٠ كتاب الجنائز، باب مَنْ بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه فى العمر.

(٥) أخرجه الرامهرمزى فى أمثال الحديث ص٦٤ تحقيق أمة الكريم القرشية، طبع الحيدرى- حيدر آباد، باكستان، ١٣٨٨هـ- ١٩٨٦م.

(٦) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ٣/ ٣٧٠ كتاب الجنائز، باب مَنْ بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه فى العمر.

(٧) أخرجه أحمد فى المسند ١٥/ ٢٣٠ ح(٩٣٩٣).

واختُلف علَى عبد العزيز بن سلمة بن دينار، فرواه إسماعيل بن بَهْرَام[١]، وهشام بن يونس[٢] والقعنبى[٣] ثلاثتهم عن عبد العزيز عن سلمة، عن سعيد المقبرى، عن أبى هريرة.

وخالفهم هارون بن معروف[٤]، وعبد الرحمن بن عُبيد الله بن حكيم الأسدى[٥]، فروياه عن عبد العزيز، عن سلمة بن دينار، عن سعيد المقبرى، عن أبيه، عن أبى هريرة.

فأدخل هارون بن معروف، وعبد الرحمن بن عبيد الله بين «سعيد المقبرى، وأبى هريرة» كيسان المقبرى والد سعيد المقبرى. وهذه الزيادة وهم؛ لأنه ثبت سماع سعيد المقبرى من أبى هريرة بدون واسطة؛ ولأن الدارقطنى قال فى رواية عبد الرحمن: «رواه عبد الرحمن بن عبيد الله الحلبى، عن ابن أبى حازم، عن أبيه، عن أبى هريرة ووهم فى قوله: «عن أبيه، عن أبى هريرة».

والصواب: «عن أبى حازم، عن المقبرى، عن أبى هريرة»[٦].

وفى رواية هارون بن معروف قال ابن حجر: «فرواه عن أبى حازم، عن أبيه، عن سعيد المقبرى، عن أبيه، عن أبى هريرة... وإدخاله بين سعيد وأبى هريرة فيه رجلًا من المزيد فى متصل الأسانيد»[٧].

فرواية هارون، وعبد الرحمن بذكر «كيسان المقبرى» بين سعيد وأبى هريرة من المزيد فى متصل الأسانيد، والله أعلى وأعلم.

---

(١) أخرجه الرامهرمزى فى أمثال الحديث ص٦٤.
(٢) أخرجه الرامهرمزى المرجع السابق.
(٣) أخرجه القضاعى فى مسند الشهاب ١/ ٢٦٢ تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
(٤) كما فى فتح البارى ١١/ ٢٤٠.
(٥) كما فى العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ٨/ ١٣٣.
(٦) العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ٨/ ١٣٣.
(٧) فتح البارى ١١/ ٢٤٠.

المثال الثالث:

حديث رواه هشام بن عروة، عن أبيه، قال: سمعتُ عبد الله بن جعفر بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم، عن النبى ﷺ قال: «خير نسائها مريم، وخير نسائها خديجة».

رواه يونس بن بُكير(١)، وعبد الله بن نُمير(٢)، وحماد بن أسامة(٣)، والنَّضر بن شُميل(٤)، وعَبْدَة بن سليمان(٥)، ووكيع بن الجراح(٦)، وأبو معاوية معاوية محمد بن خازم الضرير(٧)، وسليمان بن بلال(٨)، ومحمد بن بشر(٩)،

---

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك ٤/ ٤٩٧ كتاب التفسير، سورة التحريم.
(٢) أخرجه أحمد فى المسند ٢/ ٧٠ ح(٦٤٠)، ومسلم فى الصحيح ٤/ ١٨٨٦ ح(٢٤٣٠) كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها.
(٣) أخرجه مسلم فى المصدر السابق.
(٤) أخرجه البخارى فى الصحيح مع فتح البارى ٦/ ٤٧٠ ح(٣٤٣٢) كتاب أحاديث الأنبياء، باب (وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين) [آل عمران: ٤٢].
(٥) أخرجه البخارى فى الصحيح مع فتح البارى ٧/ ١٣١ ح(٣٨١٥) كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبى ﷺ خديجة وفضلها رضى الله عنها، والبزار فى مسنده المسمى «البحر الزخار» ٢/ ١١٤ ح(٤٦٧) تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة الرسالة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
(٦) أخرجه أحمد فى المسند ٢/ ٣٣٨ ح(١١٠٩)، ومسلم فى الصحيح ٤/ ١٨٨٦ ح(٢٤٣٠) كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها، والحاكم فى المستدرك ٣/ ١٨٤.
(٧) أخرجه أحمد فى المسند ٢/ ٢٥٣ ح(٩٣٨)
(٨) أخرجه الحاكم فى المستدرك ٢/ ٤٩٧ كتاب التفسير، سورة التحريم.
(٩) أخرجه أحمد فى المسند ٢/ ٣٨٧ ح(١٢١٢).

ومحمد بن كناسة[١]، ومعمر ابن راشد[٢] وإسماعيل بن زكريا[٣]، ويزيد بن سنان[٤]، وعلى بن غُراب[٥]، وسعدان بن يحيى[٦]، كلهم رووه عن هشام بن بن عروة، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن جعفر، عن على بن أبى طالب.

وخالفهم[٧] ابن جريج ومحمد بن إسحاق، فروياه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن عبد الله بن جعفر، عن على.

بزيادة رجل فى الإسناد هو «عبد الله بن الزبير»، وهذه الزيادة خطأ؛ لأنهم خالفوا غيرهم من أصحاب هشام بن عروة الثقات الذين رووه من غير هذه الزيادة، وقد ثبت سماعُ عُروة بن الزبير من عَبْدَة كما صَرَّحَ بذلك فى روايته عند البخارى[٨].

قال الدارقطنى: «والصواب قول مَنْ تقدمت أسماؤهم، ممن لم يذكر ابن الزبير فى الإسناد»[٩].

---

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرك ٣/ ٥٦٩ كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر عبد الله بن جعفر بن أبى طالب الطيار.
(٢) أخرجه عبد الرزاق فى المصنف ٧/ ٤٩٢ ح(١٤٠٠٦) أبواب الرضاع، باب نساء النبى ﷺ.
(٣) كما فى العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ٣/ ١١٦.
(٤) كما فى المصدر السابق.
(٥) كما فى المصدر السابق.
(٦) كما فى المصدر السابق.
(٧) كما فى العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ٣/ ١١٦.
(٨) صحيح البخارى مع فتح البارى ٧/ ١٣١ ح(٣٨١٥) كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبى ﷺ خديجة وفضلها رضى الله عنها.
(٩) العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ٣/ ١١٦.

وقال ابن حجر: «ووقع عند عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن عبد الله بن جعفر. وهو من المزيد فى متصل الأسانيد؛ لتصريح عَتْبة فى هذه الرواية بسماع عروة عن عبد الله بن جعفر»[1].

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) فتح البارى ٧/ ١٣٥ قلت: رواية عبد الرزاق فى المصنف ٧/ ٤٩٢ ح(١٤٠٠٦) على الجادَّة ليس فيها «عبد الله بن الزبير»، وإنما هذا عند البزار فى مسنده ٢/ ١١٥ ح(٤٦٨)، قال البزار: «وهذا الحديث قد رُوى عن النبى ﷺ من وجوه، هذا أحسن إسنادًا يروى فى ذلك وأرفعه، وزاد ابن جريج فى هذا الإسناد رجلًا هو «عبد الله بن الزبير»، عن عبد الله بن جعفر».

المصادر والمراجع

- الإحسان لابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- اختصار علوم الحديث، ومعه الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر، دار التراث، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، تحقيق على محمد البجاوى، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، بدون تاريخ.
- أسد الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، دار الشعب، بدون تاريخ.
- الأعلام للزركلى، الطبعة الثانية، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٦م، مطبعة كوستاتسوماس وشركاه.
- أمثال الحديث للرامهرمزى، تحقيق أمة الكريم القرشية، طبع الحيدرى- حيدر آباد، باكستان، ١٣٨٨هـ- ١٩٨٦م.
- البداية والنهاية، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركى، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧.
- البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع للشوكانى، مطبعة السعادة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ.
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنُّحاة للسيوطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع بمطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى، تحقيق د. عبد العزيز مطر، راجعه عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء فى الكويت، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- تذكرة الحفاظ للذهبى، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى، حيدر آباد الدكن بالهند، ١٣٧٥هـ .
- توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة الخانجى، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ.
- جامع التحصيل فى أحكام المراسيل، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى، عالم الكتب، بيروت.
- جامع الترمذى، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- الجواهر والدرر للسخاوى بتحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- الدرر الكامنة فى أعيان المئة الثامنة لابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق من علماء الأزهر الشريف، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، بدون تاريخ.
- السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزى، تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٧٠م.
- سنن أبو داود، طبعة دار الحديث بالقاهرة، بدون تاريخ.
- السنن الكبرى للنسائى، تحقيق د. عبد الغفار البندارى، وسيد كسروى حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- سير أعلام النبلاء للذهبى، تحقيق د. بشار عواد معروف، ود. محيى هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- شذرات الذهب فى أخبار مَنْ ذهب لابن العماد الحنبلى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، بدون تاريخ.
- صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمى، المكتب الإسلامى، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- الضوء اللامع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- طبقات الشافعية للسبكى، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، ود. محمود محمد الطناحى، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- علل الترمذى الكبير بترتيب أبى طالب القاضى، تحقيق السيد صبحى السامرائى، والسيد أبو المعاطى النورى، ومحمود محمد خليل الصعيدى، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- علل الحديث لابن أبى حاتم، مكتبة المثنى ببغداد، عن طبعة محب الدين الخطيب بالقاهرة، ١٣٤٣هـ.
- العلل الواردة فى الأحاديث النبوية للدارقطنى، تحقيق وتخريج د. محفوظ الرحمن زين الله السلفى، دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى، نشره ج.برجستراسر، طبع لأول مرة بنفقة الناشر ومكتبة الخانجى بمصر، سنة ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، بدون تاريخ.
- لسان العرب، دار صادر بيروت، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

- المجتبى للنسائى، بشرح السيوطى، وحاشية السندى، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- مسند أبو داود الطيالسى، تحقيق د. محمد بن عبد المحسن التركى، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- مسند أبو يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- مسند البزار المسمى «البحر الزخار»، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة الرسالة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- مسند الشاشى، تحقيق وتخريج د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- مسند الشاميين للطبرانى، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- مسند الشهاب للقضاعى، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- المسند، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- المصنف لعبد الرزاق، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى، المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، الناشر مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربى، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.

- معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبى، الطبعة الأولى، ١٣٦٨هـ.
- معرفة الصحابة لأبى نعيم الأصبهانى، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ومسعد عبد الحميد السعدى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- معرفة الصحابة، وفى ذيله تلخيص المستدرك للذهبى، مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض، بدون تاريخ.
- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابورى، تحقيق أد. السيد معظم حسين، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م.
- مقدمة ابن الصلاح، مع التقييد والإيضاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر العربى، مصورة عن المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، بدون تاريخ.
- مقدمة الجواهر والدرر فى ترجمة شرح الإسلام ابن حجر للسخاوى.
- منهج النقد فى علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، سوريا الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦١هـ- ١٩٤٢م.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر، تحقيق عمرو بن عبد المنعم سليم، الناشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، توزيع مكتبة العلم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلانى، تحقيق ودراسة د. ربيع ابن هادى عمير، مطبوعات المجلس العلمى بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشى، تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلافريح، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- الوافى بالوفيات للصفدى، باعتناء إحسان عباس، دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م، جمعية المستشرقين الألمانية.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

فهرس الـمحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
الـتمهيد	١٥٤٣
الـمبحث الأول: تعريف الـمزيد فى متصل الأسانيد	١٥٤٧
الـمزيد فى متصل الأسانيد لغة	١٥٤٧
الـمتصل لغة	١٥٤٨
الأسانيد لغة	١٥٤٨
الـمزيد فى متصل الأسانيد اصطلاحا	١٥٤٩
الـمبحث الثانى: الـمزيد فى متصل الأسانيد وعلاقته بعلوم الحديث الأخرى	١٥٥٣
أولًا: الـمزيد فى متصل الأسانيد والـمرسل الخفى	١٥٥٣
ثانيًا: الـمزيد فى متصل الأسانيد ومدرج الإسناد	١٥٥٦
مدرج الإسناد	١٥٥٧
ثالثًا: الـمزيد فى متصل الأسانيد وزيادة الثقة	١٥٦٢
الـمبحث الثالث: دراسة تطبيقية على بعض الأحاديث	١٥٦٥
الـمثال الأول	١٥٦٥
الـمثال الثانى	١٥٧٠
الـمثال الثالث	١٥٧٢
الـمصادر والمراجع	١٥٧٥
فهرس الـمحتويات	١٥٨١